هيئة عامة للأطفال في طرطوس

| محمود الصالح

أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم ٣٠٠ لعام ٢٠١٨ القاضي بإحداث هيئة عامة لمشفى الأطفال في طرطوس.
ونص المرسوم على إحداث هيئة عامة صحية علمية تدريبية باسم الهيئة العامة لمستشفى الأطفال تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير الصحة ومقرها محافظة طرطوس.
وبموجب المرسوم تقوم المستشفى بتوفير العناية الطبية التشخيصية والعلاجية والجراحية لمراجعيها باختصاص أمراض الأطفال.
وعن هذا المرسوم تحدث وزير الصحة نزار يازجي لـ«الوطن» قائلاً: يأتي مرسوم إحداث الهيئة العامة لمشفى الأطفال في طرطوس في إطار دعم القطاع الصحي ويشكل إضافة نوعية للخدمات الصحية المقدمة وتوسيعها أفقياً لتغطية احتياجات أكبر شريحة ممكنة من المواطنين.
وأضاف يازجي: إن إحداث مشفى الأطفال يسهم في توفير رعاية طبية نوعية لهم ويوفر من أعباء السفر على أسرهم للحصول على الخدمة الصحية المطلوبة فضلاً عن الدور التعليمي والتدريبي الذي سيقوم به لرفع مستوى الكوادر الطبية والتمريضية والفنية، بما ينعكس على مستوى المهنة والخدمة المقدمة للمرضى.

مسؤول في «الإسكان» لـ«الوطن»: ملتزمون أمام الحكومة والمواطنين بوعودنا

خطة لتخصيص ٦٠ ألف مسكن للمواطنين خلال ٧ سنوات في ٦ محافظات

| فادي بك الشريف

أكد مصدر مسؤول في وزارة الأشغال العامة والإسكان لـ«الوطن» عن التزام المؤسسة العامة للإسكان بوعودها بحق المكتتبين وذلك بتخصيص /٧٠١١/ مسكناً «بالكامل» حتى نهاية العام موزعة على محافظات (ريف دمشق- حلب- حمص- اللاذقية- طرطوس- السويداء) ولجميع فئات المشاريع (عمالي- شبابي-الادخار السكني- السكن البديل لشاغلي المخالفات)، مؤكداً أن المؤسسة التزمت العام الماضي بتخصيص ٦٠٥٥ مسكنا خلال العام، مشيراً الى زيادة عدد المساكن المخصصة هذا العام بمعدل ١٠٠٠ مسكن هذا العام.

وأكد المصدر أنه تم تخصيص ١٥٨٢ مسكناً منذ بداية العام وحتى تاريخه، مبيناً أن الشهر العاشر سيشهد تخصيص ١٥٤٨ مسكناً، ليصبح عدد المساكن المخصصة ٣١٣٠ مسكناً، ويصار إلى استكمال بقية المساكن المخصصة حتى نهاية العام وتكون بذلك قد أنجزت خطة العام ٢٠١٨، مضيفاً: سيتم تخصيص جميع المساكن الموضوعة بالخطة ١٠٠ بالمئة حتى نهاية العام في ٦ محافظات سورية.

كما بين السعي إلى زيادة عدد المساكن المخصصة خلال ٢٠١٩، مشيراً إلى طموح المؤسسة بوصول الرقم المخصص لنحو ٨ آلاف مسكن، مشيراً إلى وجود خطة لكل فرع في محافظات القطر مع بحث الإمكانات والشركات المنفذة، مع السعي إلى التوسع في المنافذ المخصصة ضمن خطة العام القادم.

وكشف المصدر أن الوزارة والمؤسسة ملتزمون أمام الحكومة بتسليم جميع الالتزامات للمواطنين من مؤسسة الإسكان، مبيناً وضع خطة تخصيص ٦٠ ألف مسكن تنجز وتسلم للمواطنين خلال سبع السنوات القادمة، وذلك ضمن التزامات المواطنين، مؤكداً أن المساكن تشمل ٣٠٠ ألف مواطن سوري إذا اعتبرنا أن وسطي العائلة السورية (٥ أفراد)، كما أشار إلى التخصيص للمواطنين حسب رقم الاكتتاب والدور.

ونوه المصدر بأهمية إجراء المؤسسة منح مهلة جديدة وأخيرة لنهاية العام الحالي ٢٠١٨ للمكتتبين المتأخرين عن تسديد الأقساط الشهرية المترتبة عليهم لمدة تزيد على /٢٤٠/ يوماً متصلة أو منفصلة، ولجميع مشاريع المؤسسة من سكن شبابي وعمالي وادخار، مضيفاً أهمية هذا الإجراء في ضمان حق المواطن في مسكنه المخصص، علما أنه بموجب القانون إذا تأخر المواطن ٤٢ يوماً يفصل ويفقد حقه، وجاء الإجراء استجابة لطلبات المواطنين وتقديراً لظروفهم بإعطائهم مهلة حتى نهاية العام.

علما أن المؤسسة أعلنت مؤخراً تخصيص /١٣٣٩/ مسكناً في مشاريع السكن الشبابي والادخار والسكن البديل (شاغلي المخالفات) في محافظتي حلب وحمص، كما قامت المؤسسة في الربع الأول من العام الحالي بتوزيع ٨٢٠ مسكناً منهم /٦٠٠/ مسكن بمشروع السكن الشبابي بتوسع ضاحية قدسيا و/٢٧٠/مسكناً بمشروع السكن الشبابي بمحافظة اللاذقية.

وكشف تقرير عن وضع خطة تخصيص سنوية للمشاريع السكنية، مع اقتراح لتحديد مدة لنهاية الشهر العاشر من عام ٢٠١٨ للجمعيات التعاونية السكنية المخصصة بمقاسم سكنية في ضاحية الفيحاء السكنية للمسددين قيم مقاسمهم ولم يبرموا عقود شراء مقاسمهم حتى تاريخه، تحت طائلة إلغاء التخصيص وكل ما ترتب عنه من إجراءات في حال عدم إبرام العقود ضمن المدة المحددة، وذلك بعد موافقة وزارة الأشغال العامة والإسكان، ناهيك عن الموافقة على اقتراح إحداث مركز خدمة المواطن لدى المؤسسة العامة للإسكان وفق القوانين والأنظمة النافذة، واستصدار القرار اللازم من الوزارة.

هذا وتمت الموافقة على تمديد فترة إبرام العقود حتى نهاية العام الحالي ٢٠١٨ لبعض المخصصين بمساكن الشبابي والعمالي والادخار، وذلك وفق الحالات المعروضة على المجلس أهمها المخصصون بالمساكن التي تضررت بفعل العمليات الإرهابية، ويجري حالياً إعادة تأهيلها، ولغاية الشهر العاشر من عام ٢٠١٨ لعدد من الحالات الأخرى، وإلغاء الاكتتاب والتخصيص للمخصصين الذين لم يبرموا عقودهم ضمن المدد الممنوحة سابقاً على الرغم من أن مساكنهم جاهزة على أن تقوم المؤسسة بالإعلان عن ذلك بشكل مفصل ولجميع الحالات.

وتعمل المؤسسة وفق رؤية تسهم في تنفيذ خطتها في إنجاز التزاماتها من المساكن المكتتب عليها والاستمرار في خطتها التطويرية على جميع المستويات الإدارية والفنية والمالية والبرمجية، وكذلك متابعة تنفيذ المشاريع القائمة في المناطق الآمنة المتاحة والمباشرة بمشاريع جديدة فيها

كما تعمل التوازي على إعادة تأهيل المشاريع المتضررة من جراء الاعتداءات الإرهابية في المناطق المحررة وفق ما يتم رصده لهذه المشاريع من الخطة الإسعافية لإعادة الاعمار في ضوء قرارات لجنة إعادة الإعمار في رئاسة مجلس الوزراء، إلى جانب إحصاء الأضرار اللاحقة بمشاريعها في بعض المحافظات والمناطق(حمص-حلب-دير الزور-القنيطرة) وأيضاً التقييم الفني للمباني المتضررة لتحديد نسبة الضرر والمعالجة اللازمة تمهيداً لرفع كلفة هذه الأضرار إلى لجنة إعادة الإعمار لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

إضافة إلى تنفيذ البرامج الإسكانية المختلفة التي تستند إلى قرارات تنظيمية خاصة بكل برنامج، كما تستند إلى برنامج تمويل محدد لكل منها يتضمن آلية تمويل التنفيذ وآلية استرداد القيمة التي تعكس الدعم الحكومي المباشر لهذه البرامج والتي تنفذ لذوي الدخل المحدود (سكن شبابي-عمالي-سكن قضاة مجلس الدولة-السكن البديل للمنذرين بالهدم).

ويعتمد برنامج التمويل على تسديد دفعة نقدية أولى عند الاكتتاب وأقساط شهرية بسيطة خلال فترة التنفيذ، ولمشروع السكن الشبابي فقط يشترط قبل إبرام العقد استكمال المدفوعات لتبلغ ٣٠٪ من القيمة التخمينية للمسكن ويتم تقسيط رصيد قيمة المسكن التخمينية على مدة أقصاها (٢٥)عاماً استناداً إلى المرسوم التشريعي رقم /٣٦/لعام ٢٠٠٢.

أما مشروع الادخار من أجل السكن فيستند إلى القانون /٣٨/لعام ١٩٧٨ ويقوم المدخر بتسديد دفعة نقدية أولى ومن ثم أقساط شهرية وقبل إبرام العقد يجب أن يسدد كامل قيمة المسكن التخمينية، مع إمكانية الحصول على قرض من المصرف العقاري وفق أنظمة المصرف الذي تم رفع سقفه إلى خمسة ملايين ليرة سورية.

وتسعى المؤسسة للمشاركة بكل المعارض التخصصية ضمن مجال عملها وترحب بالتعاون مع الشركات المحلية والخارجية التي تعمل في مجال تنفيذ المشاريع السكنية ضمن إطار قانوني فني محدد، وقد تم التباحث مع عدد من هذه الشركات إلا أنه لم يتم توقيع أي عقد مع أي منها لتاريخه، مع الإشارة إلى أنه من أهم أهداف المؤسسة العامة للإسكان الواردة بالمرسوم التشريعي رقم /٢٦/ لعام ٢٠١٥ الناظم لعملها هو المساهمة بالارتقاء بمستوى العمران، وهو هدف مرتبط بشكل وثيق بتقنيات التنفيذ ومستلزماته وبكل ما يتعلق بذلك من آليات ومواد بناء حديثة ومتطورة ودراسات فنية.

> سعي لزيادة عدد المساكن المخصصة لنحو ٨ آلاف مسكن لعام ٢٠١٩

الإنترنت إلى ريف دير الزور وأجهزة لتحسين جودته قريباً

عودة ١٢ ألف خط هاتفي في الريف للعمل و٧ آلاف بوابة إنترنت في المدينة

| عبد المنعم مسعود

أكد مدير اتصالات دير الزور رمضان الضللي أن عمليات إصلاح الكابل الضوئي بين دير الزور ومدينة البوكمال مرورا بمدينة الميادين تجري على قدم وساق للانتهاء من إصلاح المقاطع التالفة في الخط الضوئي، كاشفا انه تم الانتهاء من ٧٠٪ من العمل و مبينا أن الانتهاء من هذه الإصلاحات سيعني وصول الانترنت إلى الريف في الخط الشرقي وبالتالي بدء التسجيل على البوابات وتركيبها بعد تشغيل جميع المقاسم الجاهزة للعمل خصوصا أن البعض منها يعمل الآن ويقدم خدمة الاتصالات.

وأضاف الضللي: إن مقاسم الميادين والبوكمال تعمل بينما مقسم العشارة مدمر وتتجاوز نسبة الدمار ٩٠٪ ويحتاج إلى صيانة كاملة له ومقسم دبلان مسروق كل تجهيزاته موضحا أن مقسم البوكمال مدمر لكن تم تشغيل التجهيزات في بناء مجاور، كاشفاً أن اغلب المقاسم التي ستتم إعادة تجهيزها بالمعدات الفنية ستكون على شكل مقاسم مدمجة حيث يصل للمشترك خط هاتفي وبوابة انترنت موضحا أن الوعود بوصول هذه التجهيزات أو المقاسم المدمجة فور الانتهاء من عمليات إصلاح الخط الضوئي بين مدينة دير الزور والبوكمال.

ووفقاً للضللي فان عدد بوابات الانترنت التي تم تشغيلها في مدينة دير الزور وصل إلى ٧٢٠٠ بوابة منذ بداية الشهر الثالث وحتى الآن، لافتاً إلى افتتاح مقسم هرابش في مدينة دير الزور بسعة ٣٢٠٠ خط وتغذيته.

موضحاً أنه تم تشغيل مقسم بسعة ٢٠٠٠ خط يضاف إليه العمل على تشغيل المقسم المحمول لتغذية كل من الشميطية والخريطة بسعة ٥ آلاف خط وهو مقسم مؤقت حتى الانتهاء من تجهيز البنية التحتية وخصوصاً أن أبنية بعض المراكز مدمرة بنسبة مئة بالمئة ما يستلزم وقتاً لإعادة البناء إضافة إلى العمل على تجهيز مقسم حطلة بسعة ٢٠٠٠ خط مؤكداً أنه خلال ١٥ يوماً سيتم الإقلاع بالمقسم.

ووفقاً للضلي فان نسبة الدمار في مراكز محافظة دير الزور تصل الـ٩٠ بالمئة منها مثلاً في مدينة دير الزور المقسمين الأول والثاني إلى ذلك فان معظم المقاسم في الريفين الشرقي والغربي تعرضت لتخريب كامل.

ولفت مدير اتصالات دير الزور أن سرعة الانترنت في المدينة تعتبر سرعة وسط فهي ليست جيدة وليست سيئة مؤكداً أن وضع الخط الضوئي بين حمص ودير الزور في الخدمة جيد وان تحسين خدمة الانترنت في المدينة ينتظر وصول تجهيزات سيؤدي تركيبها إلى سرعة أفضل.

> سرعة الإنترنت بالدير لا سيئة ولا جيدة

تعزيل ميناء أرواد.. والمارينا

إبراهيم: ٣٠ مليوناً للتعزيل والعمل ينجز خلال شهر

| طرطوس- الوطن

لا يرتبط ميناء «الطاحونة» بالذاكرة الجمعية لمدينة طرطوس فقط بل بالذاكرة للسوريين من مختلف المحافظات وقد تحول إلى رمز خلدته الصور الفوتوغرافية وخفايا الزوار المصطافين والمقيمين ولذلك أثار قرار نقل قوارب الصيد النزهة إلى ميناء (المارينا) الكثير من القلق لدى الجميع حول مصير هذا الميناء، فهل سيتم ردمه كما جاء في مخططات «انترادوس» ل إقامة حديقة في موقعه أم من المفترض الحفاظ عليه احتراماً لذاكرتنا الجمعية؟ رغم أن التطور والبناء الحديث يستدعيان في الكثير من الحالات دفع أثمان قد تكون كبيرة.

نترك هذا الأمر لقادمات الأيام ونشير إلى أن المديرية العامة للموانئ تقوم حالياً بتعزيل حوض هذا الميناء من الرمل والطمي والمخلفات الأخرى المتراكمة فيه والتي كانت تمنع الزوارق من التحرك فيه بحرية وأحياناً من الإبحار.

مدير عام المديرية العامة للموانئ العميد البحري أكرم إبراهيم بيّن لـ«الوطن» أن أهمية ميناء الطاحونة في طرطوس تأتي من كونه المرفأ الرئيسي لنقل الركاب والبضائع إلى جزيرة أرواد وهو المركز الرئيسي لاتصال الجزيرة بمدينة طرطوس، ويقع الميناء الذي يسمى (ميناء الصيد والنزهة في طرطوس) في منطقة جغرافية عبارة عن مصائد للرمال البحرية والأتربة وما ينجم من ردميات من مخلفات المشاريع المجاورة للميناء مما يؤثر سلباً على الأعماق في حوض ميناء الطاحونة لذلك اقتضت الضرورة تعزيل الحوض والمدخل في ميناء الطاحونة بحيث تعود أعماقه إلى وضعها التصميمي ما يؤمن حرية الملاحة للمراكب والعائمات البحرية التي تؤم الميناء وذلك لضمان جاهزية الميناء والمحافظة على الاتصال بين مدينة طرطوس وجزيرة أرواد السياحية.

وأضاف: تبلغ القيمة العقدية للمشروع ٣٠ مليون ليرة والمدة العقدية ١٢٠ يوماً اعتباراً من تاريخ البدء بالعمل ٢٠١٨/٧/٣١ ويتم العمل بواسطة معدات بحرية (حفارة على عائمة بحرية + مواعين لنقل الردميات مع ما يلزم من معدات مساعدة وزوارق قطر).

ثم يتم تحميل المواعين بنواتج التعزيل وقطرها في البحر وتفريغها في موقع تم تحديده من قبل المديرية العامة للموانئ بحيث يحقق العمق اللازم لضمان عدم عودة هذه الردميات إلى الشاطئ.

مشيراً إلى أنه تم نقل الزوارق إلى المارينا من أجل سهولة حركة الآليات وتنفيذ العمل بالشكل الأمثل، مبيناً أنه من المشاكل التي تواجه العمل ارتفاع الأمواج غير المتوقع في مثل هذه الأيام من السنة الذي يؤثر على سير العمل والتعطيل لأيام غير متوقعة.

ورداً على سؤالنا المتعلقة بالأعمال التي ستقوم بها المديرية العامة للموانئ في ميناء الطاحونة إضافة للتعزيل في إطار التجميل وتحسين الواقع قال إبراهيم: تم إدراج بند أعمال تعزيل وقشط طبقات بقايا الردميات والأوساخ الموجودة في حوض الميناء بمحاذاة الكورنيش وترحيلها خارج الموقع وذلك في ملحق العقد للمشروع (الملحق في مرحلة الدراسة حالياً) حيث إن الاعتماد المالي للمشروع لا يكفي لإجراء التحسينات التجميلية.

وأوضح أن ميناء المارينا تم إسقاط ملكيته لصالح مجلس مدينة طرطوس ودور المديرية العامة للموانئ هو فقط في تنظيم حركة الزوارق والإبحار الذي يتم عن طريق نقطة مراقبة تابعة للمديرية بجانب مدخل المارينا.

حفر أساسات محضر يتسبب بتشقق جدران البناء المجاور والبلدية تتكفل بإصلاح الأضرار على نفقة صاحب الرخصة

| الوطن - القنيطرة

اشتكى مواطن من تجمع جديدة عرطوز الفضل من قيام احد المتعهدين بحفر محضر لبناء عدد من الشقق السكنية قبل نحو ثلاثة أشهر وتوقف عن العمل ولم يقم باستكمال بناء جدران أسمنتية على طول المحضر الذي تم حفره ليمنع انزلاق التربة من جميع الجهات ولأن منزل المواطن محاذي للمحضر فقد بدأ التراب يتساقط من تحت المنزل وبشكل واضح ما ينذر في حال عدم اتخاذ خطوات عاجلة وسريعة إلى تضرر الكتلة الإنشائية لمنزله، مشيراً إلى بدء ظهور التشققات في جدران إحدى غرف المنزل.

وأشار المواطن إلى قرب فصل الشتاء وفي حال لم يتخذ المتعهد خطوات فورية فان المنزل سيتعرض للانهيار كون المنطقة مفتوحة والأمطار ستعمل على جرف التراب من تحت المنزل كونه لا يوجد جدار أسمنتي استنادي بين المنزل والمحضر، منوهاً بأنه راجع البلدية والجهات المعنية بالمحافظة من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الضرر الذي سيلحق بمنزله.

وتابعت «الوطن» شكوى المواطن وتم الوقوف على الواقع والتأكد مما جاء في شكوى المواطن وتم التوجه إلى مجلس بلدة تجمع جديدة الفضل كون المحضر يقع ضمن حدودها الإدارية والتي أكدت أن شكوى المواطن محقة وصحيحة ولكن هناك مبررات أدت إلى عدم استكمال المتعهد لعمله، وفي التفاصيل ذكر رئيس المكتب الفني في مجلس البلدة حسين قاسم أنه تم منح الترخيص النظامي لبناء المحضر أصولاً حسب نظام ضابطة البناء المعمول به ضمن البلدة، وقام المتعهد (شريك صاحب الرخصة) بأعمال الحفر لمساحة تقدر بنحو ٣٠٠ م من اجل بناء القواعد وقام كذلك ببناء جدران أسمنتية على طول المحضر باستثناء جهتين إحداها جهة المنزل صاحب الشكوى، وبعد قيام أحد المواطنين بتقديم شكوى ضده فحواها انه قام بالتعدي على عقاره مسافة متر على طول الجهة الغربية (تنظيم إجباري) والمتداخلة مع بلدية عرطوز التابعة لريف دمشق قامت البلدية وعلى الفور بإيقاف صاحب الرخصة عن العمل وتمت مخاطبة محافظة القنيطرة للنظر بشكوى المواطن الذي يؤكد التعدي على عقاره.

وبين قاسم ان شكوى المواطن المتضرر منزله ستعالج فوراً لأنها قضية تختلف عن شكوى التعدي حيث تم استدعاء صاحب الرخصة وتوجيهه فورا ببناء جدار استنادي من جهة المنزل المتضرر وحماية منزل المواطن من الضرر ، مع تعهد صاحب الرخصة بإصلاح جميع الأضرار التي لحقت بالمنزل، وفي حال عدم قيام صاحب الرخصة بذلك فستقوم البلدية بجميع الأعمال وعلى نفقة صاحب الرخصة ضمانا لسلامة منزل المواطن وعدم إصابته بأي أضرار أو إلحاق الأذى به أو بعائلته

تجدر الإشارة إلى أن «الوطن» ستتابع شكوى المواطن للتأكد من قيام المتعهد والبلدية بتعهدهما والتزاماتهما تجاه المواطن صاحب المنزل المتضرر.